



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق  
the Consultative Center for Studies and Documentation

2010/12/11

## مستقبل القوة الأميركية: الاقتصاد والحرب والقوة الناعمة

عبد الحليم فضل الله

لا يمكن إغفال دور الاقتصاد، في بلد ارتفع دينه العام خلال عقدين من 50% من الناتج تقريباً إلى حوالي 95%، وصولاً إلى أكثر من 130% في غضون عقد قادم، و يجد نفسه مضطراً إلى اعتماد دبلوماسية اقل تسليحاً مع انه يمتلك مئات القواعد العسكرية في أكثر من 130 دولة. كما تتضاءل قدرته على ضخ أموال كافية لتحقيق أهداف سياسية، فالإفراط في استعمال القوة أثقل خطى الاقتصاد أكثر بكثير مما ساهم في تحقيق الهيمنة على الموارد الحيوية في العالم.

لهذه الأسباب، يتفق منظرو التيار الرئيسي في أميركا على أن تنشيط الاقتصاد هو المهمة الرئيسية الراهنة، لكنهم مع ذلك يمتلكون تقويمات متباينة لتأثير الأزمات المالية والمزاحمة الاقتصادية على قوة ذلك البلد. فالتهديد الذي تواجهه واشنطن حسب ما يورد جوزيف ناي لا يصدر عن آسيا التي تستعيد تدريجياً موقعها الذي فقدته بعد الثورة الصناعية، بل ينبع أساساً مما أسماه البربريات الحديثة والفاعلين غير التابعين لدول non state actors. وبرأيه، يشغل الاقتصاد مرتبة وسط داخل نموذج مثلث الأبعاد للقوة، في قمة الهرم تأتي القدرة العسكرية التي تصدرها الولايات المتحدة دون منازع، وفي القاعدة هناك عالم المنظمات والهيئات والعلاقات العابرة للقومية، وهي متنوعة تنوعاً كبيراً ومشتتة على نحو يعيق الهيمنة عليها.

يرفض ناي الفكرة التقليدية عن وجود تمدد زائد overstarching يهدد القوة الإمبراطورية لأميركا ويخل بتوازنها الاقتصادي، فبكل بساطة ينخفض الإنفاق على الدفاع وعلى الدبلوماسية باطراد نسبة إلى الناتج منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لكن لدى ريتشارد هاس رأي آخر، فالنهج المالي المحافظ الذي اتخذته الإدارات الأميركية بقي صامداً حتى مطلع الألفية الجديدة، مبقياً الديون الفدرالية عند مستواها التاريخي الذي يوازي 35% من الناتج (هذا من دون احتساب الديون المتوجبة لهيئات حكومية والتي تمثل الثلث تقريباً). لكن ثلاثة قرارات اتخذتها إدارة جورج بوش الابن ووافق عليها الكونغرس أدت إلى التخلي عن ذلك النهج : خفض الضرائب على دفعيتين في عامي 2001 و 2003 بكلفة توازي تريليوني دولار على مدار عشر سنوات، وزيادة الإنفاق على بعض الخدمات، والتمويل الهائل لحربي العراق وأفغانستان. وقد جاء التخلي عن الميل التقليدي لتقييد الموازنة، في سياق انزياح مركز الثقل في الحزب الديمقراطي إلى اليسار وفي الحزب الجمهوري إلى اليمين، وهو ما أدى إلى إتباع سياسات محابية لخفض الضرائب من جهة ولزيادة الإنفاق، الذي بات يوازي مرتين ونصف المرة مقارنة بما كان عليه في أواسط التسعينات من جهة ثانية.

وبينما يرى المؤرخ نبال فيرغسون ان انهيار الإمبراطوريات يبدأ مع انفجار مشكلة الديون العامة، يضع ناي القوة الناعمة في مقابل الأزمة، لكونها تجذب إلى الولايات المتحدة النخبة العالمية، و تعوضها من ثم عن نزع الموارد الذي تتعرض له. فرغم الأزمة ما زالت الولايات المتحدة تحتل موقع القيادة في القطاعات التكنولوجية الحديثة، وتحقق تفوقاً في نمو الإنتاجية، ولديها موازنات بحث وتطوير تزيد عما تتفقه الدول الآسيوية مجتمعة.

لكن مواجهة التحديات المالية الداهمة لا يعتمد على القوة الكامنة بل على "القوة الجاهزة" التي يمكن تحريكها فوراً، والمتمثلة في امتلاك أميركا العملة الاحتياطية الدولية، وحيازتها سوق سندات حكومية هي الأكثر سيولة في العالم. و بعبارة أوضح يدعو أصحاب هذا الرأي إلى تفعيل واشنطن للفتنات التي تمكنها من نقل مشاكلها إلى الآخرين. وهذا ساعدها حتى الآن على مخالفة التوقعات، فارتفعت قيمة عملتها بالتزامن مع انهيار أسواقها، وتمكنت من الجمع بين زيادة الدين العام وخفض معدلات الفائدة الحقيقية. لكن المشكلة وفق وجهة نظر أخرى هي في السياسة والمؤسسات قبل الاقتصاد، والاختناقات المتزايدة في النظام السياسي، ويضيف جايمس فيلو (خبير اميركي في شؤون الصين) إلى ذلك الافتقار إلى ثقافة سياسية حيوية قادرة على اجتذاب النخب العالمية.

أما ليسلي غيلب الذي أيد سابقا تقسيم العراق، فيدعو اليوم إلى تركيز الاهتمام على حجم الناتج المحلي أكثر من القوة العسكرية، أي أن على واشنطن أن تحذو حذو الأمم الصاعدة، فتحدد سياساتها الخارجية واستراتيجياتها الأمنية على أساس اقتصادي، وتكف عن النظر إلى مصالحها من منظار عسكري تقليدي. ينصح غيلب بإحياء ما اسماه منهج الرئيسين دوايت ايزنهاور وهاري ترومان اللذين وضعوا الاقتصاد في قمة الأولويات حتى لو تطلب الأمر خفض الإنفاق العسكري. إتباع هذه المقاربة يعني انقلاباً ثورياً في الأولويات، فتغدو الهجرة غير الشرعية والمخدرات والجرائم عبر الحدود والتهريب أكثر أهمية من التركيز التقليدي على "الإرهاب" والتسلح وتغيير أنظمة الحكم، عندها تصبح المكسيك الواقعة على الحدود أكثر أهمية بكثير من أفغانستان، وتراجع قيمة التهديدات الصادرة عن ما يسمى "الدول المارقة".

يتفق منظرو التيار الرئيسي في الولايات المتحدة على أولوية الاقتصاد في بناء القوة، مكرسين بذلك القطيعة مع أفكار المحافظين الجدد، ويختلف هؤلاء على تقويم حالة أميركا الراهنة، هل أنها صاعدة أم تتجه نحو الانحطاط، وهل عليها تغيير المسار تماماً أم التعامل فقط مع التحديات التي تبدد قوتها الناعمة.

لكن دولة تضطر إلى اقتراض خمسة تريليونات من الدولارات سنوياً لاستبدال الديون وتسديد الفوائد لا شك أنها في مأزق، و الخروج منه يتطلب خفضاً حاداً وطويل الأمد للإنفاق العام و الخاص، أي أن على أميركا ان تختار وللمفارقة بين حل مشاكلها المالية والاقتصادية، او الحفاظ على جاذبية نموذجها المعتمد على الإنفاق المسرف والإدارة المالية غير المسؤولة.